تنظم المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) دوراتٍ تدريبيّة في المغربِ حولَ الهجرة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

اختتمت المنظّمة الدوليّة للهجرة (IOM) سلسلة من الدورات التدريبيّة حول موضوع الاتجار بالبشرِ وتهريب المهاجرين، وذلك لصالح فاعلين من المجتمع المدنيّ ومُمثّلينَ عن الجهاز القضائي في المغرب. وقد استفاد إجماليًّا ما يقارب المِئة مشاركٍ من هذه الدورات.

وتعتبر الدورة التدريبيّة التي تمّ عقدُها بمراكش يومَي 16 و17 كانون الأول، ديسمبر 2013، الأخيرة من ضمن أربع ورشات تهدف إلى تعزيزِ قدراتِ مختلف الجهاتِ المعنيّةِ لتقديم معالجةٍ أفضل للمشاكلِ المرتبطةِ بالتهريب والاتجار بالأشخاص، وأيضًا إلى تشجيع التبادل والتعاون في شأن الهجرة في المغرب. وقد تمّ تنظيم دورات تدريبيّةٍ للمُجتمع المدنيّ ولممثّلين عن الجهاز القضائي بغرضِ تمكينِ الفاعلينِ في المجتمعِ المدنيّ وأعضاء النّيابة العامّة والقضاة من التعرّف بشكلٍ استباقيٍّ على حالات ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان تقديم علاج مناسب لهذه الحالات من طرف القضاء المغربي.

ورغم أن دخول المغرب في قائمة الموقّعين على بروتوكولِ باليرمو، في نيسان، أبريل 2011، شكّل تقدما كبيراً في مجال مكافحةِ الاتجار بالبشرِ، إلّا أنّ دراسة قامت بها كلٌّ من المنظّمة الدوليّة للهجرةِ (IOM) في المغرب ووزارة العدل المغربيّة في العام 2009 أظهَرت أنَّ ضحايا الاتجارِ بالبشرِ لا يزالونَ يفتقرونَ إلى الحماية الأساسيّة في المغرب.

وبينما تمّ الإعلان عن إجراءِ إصلاحٍ شاملٍ لسياسات الهجرةِ في أيلول، سبتمبر 2013، لا يوجد حتّى يومنا هذا أي تشريع أو بروتوكول وطني لمُكافحة الاتجار بالبشر يمكّن من تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر من بين المجموعات السُّكّانيّة المُعَرّضة للخطر المُعَرّضة للخطر. إنّ المهاجرين الأجانب غير الموثقين والمُتّجَر بهم، هم مُستضعفون على وجه الخصوص، حيث أنّ وضعهم القانوني غير المستقرّ لا يترك لهم حتى فرصا ضئيلة للتبليغ عن الجرائم أو طلبِ المُساعدة.

المشاركين في التدريب © IOM 2013

لقد تمّ تنظيمُ دورتين، يومي 22 و23 تشرين الثّاني، نوفمبر 2013، لصالح المجتمع المدنيّ، وذلك في مدينتي الناظور ووجدة الواقعتين في شمالي المغرب، حيث تتواجدُ كتلة سكّانيّة كبيرة من المُهاجرين غير النظاميّين، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر. وخلال هاتين الدّورتين، تمّ عرضُ مقدّمةٍ حول مفهوم الاتجار بالبشر للمشاركينَ، وكذا علاقتهُ بظواهر أخرى، كالهجرة غير النّظاميّة وتهريب المهاجِرين. كما تمّت مناقشة جوانب أخرى متعلّقة بتحديد وحماية الضّحايا. وقد شمل الحضور على ممثلين عن مُختَلف الجمعيّات المحليّة التي تعمل مع المُهاجرين غير النظاميّين في شمال المغرب. وقد ساهمت مشاركتُهم إلى حدٍّ كبيرٍ في إثراءِ النّقاشِ حول هذه المسألة، وحول التحدّيات التي تواجه عمل المُجتمع المدنيّ في ميدان الهجرة غير المُنتَظمةِ، أو القضايا الأخرى المتعلّقة بالهجرة على نطاق أوسَع.

أمّا ورشتا العملِ الأخيرتان فقد تمّ تنظيمهُما بالتعاون مع وزارة العدلِ والحُريّات في كل من مدينة فاس يومي 25 و26 تشرين الثّاني، نوفمبر 2013، ومدينة مراكش يومي 16 و17 كانون الأوّل، ديسمبر 2013، وذلك بشكلٍ أساسيٍّ لصالح قُضاة وأعضاء النّيابة العامّة عن مناطق مختلفة من المغرب، فضلًا عن ممثلين عن وزارة الصحة وعناصر من الدّرك والشرطة. وبالإضافة إلى المواضيع التي تمّت مناقشتها مع الفاعلين داخل المجتمع المدنيّ، فقد مكنت هذه الدورات التدريبيّة من مناقشَةِ سبل الملاحقَةِ القضائيّة لمرتكِبي هذهِ الأفعال بموجبِ الإطار التشريعيّ المغربيّ الحاليّ، وكذا الدروس المستفادة والمُمارسات المُثلى فيما يتعلق بكيفيّة تحسين حِماية ضحايا الاتجار بالبَشر بموجب القانون وبما يتماشى مع المعايير الدوليّة.

لقد تم إجراء هذه الندوات من قبل خبراءٍ محليّينَ ودوليّينَ مختصّينَ في مجالِ الاتجارِ بالبشرِ، وتمّ تمويلها من قبل الحكومتين الألمانيّة والإيطالية.

M. Mohamed Ali Lahlou - mlahlou@iom.int - +212 0537652881